Journal homepage
www.ajas.uoanbar.edu.iq
Anbar Journal of Agricultural Sciences
(University of Anbar – Agriculture College)

أثر بعض التشريعات الزراعية والتزام مزارعي القمح بها في محافظة واسط

نور عامر علي السهو — **جامعة بغداد – كلية علوم الهندسة الزراعية**
علي درب كسار * — **جامعة الانبار – كلية الزراعة**
محمد خالد محمد — **وزارة الزراعة– دائرة البحوث الزراعية**

***المراسلة الى:** أ.د. علي درب كسار، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الانبار، الرمادي، العراق.

البريد الالكتروني: ali.darub@uoanbar.edu.iq

Article info

Received: 03-02-2022
Accepted: 03-05-2022
Published: 30-06-2022

DOI-Crossref:
10.32649/ajas.2022.175490

Cite as:
Alsaho, N. A., Kassar A. D. and M. K. Mohammed. (2022). The impact of some agricultural legislation and wheat farmers' commitment to it in wasit governorate. Anbar Journal Of Agricultural Sciences, 20(1), 90-102.

الخلاصة

استهدف البحث تحليل نتائج تطبيق بعض التشريعات والقوانين الزراعية ودرجة التزام مزارعي القمح فضلاً عن معرفة دور التشريعات الزراعية في دعم السياسة الزراعية في العراق ومعرفة درجة نجاحها. وقد تم استخدام استمارة استبيان لعينة من المزارعين في محافظة واسط عددهم 247 مزارعا وتم استبيانهم بمجموعة اسئلة بلغت 26 سؤالا. واظهرت النتائج التي تم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي في التوصل اليها. فيما يخص السؤال المتعلق بعدم توفير القروض الزراعية ان 80.3% من المزارعين اعتبروها مسالة مهمة. اما فيما يتعلق بأسئلة ضعف دعم اسعار مستلزمات الانتاج وضعف دعم اسعار الناتج النهائي فقد كانت اجاباتهم متشابهة الى حد كبير بكلمة موافق بنسبة 88.79% و87.72% من اجابات العينة. واستنتج البحث ضعف حجم الدعم الحكومي المقدم لمستلزمات الانتاج لزراعة محصول القمح فضلا عن انه لا يحقق هدف المزارع في تقليل تكاليف الانتاج، وان مساهمة هذا الدعم ضعيفة نسبة الى التكاليف الكلية لمستلزمات الانتاج. كما استنتج البحث انه على الرغم من تحديد الدولة سعر شراء المحصول بأسعار تفوق الاسعار العالمية له الا انها لم تكن مجزية بالقدر الكافي مقارنة بتكاليف الانتاج المرتفعة في العراق. واوصى البحث بضرورة تشديد الرقابة لغرض منع المزارعين من مخالفة التشريعات الحكومية المفروضة بغية تنظيم الانتاج وتطوير القطاع الزراعي, وكذلك العمل على تحسين واقع انتاج المحاصيل الزراعية ولاسيما محصول القمح من خلال توفير الدعم الحكومي لاستخدام التقنيات الحديثة للارتقاء بمستوى الانتاج ومن ثم تحقيق عوائد اكبر للمزارعين.

كلمات مفتاحية: مقياس ليكرت، السياسة الزراعية ، القروض الزراعية.

THE IMPACT OF SOME AGRICULTURAL LEGISLATION AND WHEAT FARMERS' COMMITMENT TO IT IN WASIT GOVERNORATE

N. A. Alsaho — **College of Agriculture University of Baghdad**

A. D. Kassar* — **College of Agriculture University of Anbar**

M. K. Mohammed — **Agricultural Research Department-Ministry of Agriculture**

***Correspondence to:** Prof. Dr. Ali Darub Kassar, Department of Agricultural Economics, College of agriculture, University of Anbar, Ramadi, Iraq.
E-mail: ali.darub@uoanbar.edu.iq

Abstract

The research aimed to analyze the results of the application of some agricultural legislation and laws and the degree of commitment of wheat farmers, in addition to knowing the role of agricultural legislation in supporting agricultural policy in Iraq and knowing the degree of its success. A questionnaire was used for a sample of 247 farmers in Wasit Governorate, and they were asked with a set of 26 questions. The results showed that a Likert scale was used. The results showed that with regard to the question of not providing agricultural loans, 80.3% of farmers considered it an important issue. As for the questions of weak support for production inputs prices and weak support for final output prices, their answers were largely similar with the word "agree" with 88.79 and 87.72% of the sample answers. The research concluded double the amount of government support provided to production requirements for the cultivation of the wheat crop, in addition to that it does not achieve the farmer's goal in reducing production costs, the contribution of this support is weak in relation to the total costs of production requirements. The research also concluded that despite the state setting the purchase price of the crop at prices that exceed international prices for it, it was not sufficiently remunerative compared to the high production costs in Iraq. The research recommended the need to tighten control for the purpose of preventing farmers from violating the imposed government legislation in order to regulate production and develop the agricultural sector, as well as work to improve the reality of agricultural crop production, especially the wheat crop, by providing government support for the use of modern technologies to raise the level of production and then achieve greater returns for farmers.

Keywords: Likert Scale, Agricultural Policy, Agricultural Loans

المقدمة

تعد التشريعات الزراعية ركيزة مهمة في تنظيم الانشطة الزراعية من خلال تحديد قواعد العلاقة بين الاجهزة الحكومية وبين المزارعين او المشتغلين بالزراعة بشكل عام، او حتى بين المزارعين فيما بينهم الامر الذي يعطيها قوة حقيقية لتنظيم العلاقات داخل القطاع الزراعي ومن ثم تصبح اداة فاعلة وسليمة لتخطيط السياسة الزراعية وبرامجها ويسهل تطبيقها بكفاءة وعلى الوجه المستهدف منها والذي من اجلها تصدرها الدولة.

وخلال فترة سبعة عقود صدرت العديد من التشريعات الزراعية شملت مختلف مرافق القطاع الزراعي واثبتت بعض هذه التشريعات فاعليتها واخفقت الاخرى في تنظيم العلاقات بين محاور القطاع الزراعي الامر الذي كان ينبغي مراجعتها بين الحين والاخر لغرض تعديلها او الغائها لتكون متوافقة مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية لتكون أكثر توافقا مع لحاجات المجتمع ومن ثم تكون وسيلة فاعلة لدفع التنمية الاقتصادية بشكل عام والزراعية على وجه الخصوص.

فالتطورات الزراعية التي يراد منها تحقيق مستويات متقدمة من الانتاج ولاسيما في المحاصيل الرئيسة ومنه محصول القمح ترجع بشكل رئيسي الى ادخال اصناف جديدة ذات مواصفات عالية. وتتلخص مشكلة البحث في الاجابة عن بعض التساؤلات منها هل ان بعض التشريعات الزراعية توافقت مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية ام بقيت مقيدة بالظروف التي رافقتها وبالتالي افتقدت فاعليتها بمرور الوقت. وهل هناك بعض التأثيرات السلبية قد ظهرت عند تطبيق هذه التشريعات التي امست قديمة على واقع المزارعين في جانبي الانتاج والتسويق. واستهدفت البحث تحليل مدى تلاؤم بعض التشريعات الصادرة في القطاع الزراعي مع الظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية ولاسيما لمزارعي محصول القمح وهل توفر الحافز لدى المزارعين للالتزام بها وتنفيذها لتحقيق الاهداف التي وضعت من اجلها هذه التشريعات. وافترض البحث وجود مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي لها إثر مباشر وغير مباشر على استجابة المزارعين للتشريعات والقوانين الحكومية التي تنظم انتاج وتسويق محصول القمح في العراق. وتم استهداف محصول القمح كونه أحد اهم المحاصيل التي تتأثر بصورة مباشرة بأغلب التشريعات والقوانين الحكومية التي تخص القطاع الزراعي مثل تحديد الخطة الزراعية واليات استلام وتسويق الحاصل. كما ان محصول القمح يعد من المحاصيل الغذائية المهمة في العراق اذ يأتي بالمرتبة الاولى على مستوى محاصيل الحبوب الاستراتيجية الرز والشعير والاول من بين المحاصيل الصيفية من حيث المساحة والانتاج.

تناولت الكثير من الدراسات والبحوث نتائج تطبيق السياسات الزراعية لما لها من اهمية كبيرة في التأثير على المزارعين او ممن لهم علاقة مباشرة او غير مباشرة مع القطاع الزراعي. حيث اشارت دراسة (18) الى ان للسياسات الزراعية دورا مهما في نمو وتطوير هذا القطاع الزراعي، من خلال اجراءاتها الفاعلة التي تؤثر ايجابا ان استخدمت بشكل ايجابي في تخصيص الموارد واستخدامها في ظل أوضاع ندرة موارد هذا القطاع، كما شخصت الدراسة المعالجات الرئيسة لزيادة اسهام القطاع الزراعي ونجاح السياسات الزراعية في شكل تحسين شروط الاستثمار في القطاع الزراعي وتقديم الدعم الضروري. ومن الدراسات التي استعرضت اسباب فشل السياسات الزراعية هي دراسة (3) التي شخصت اسباب هذا الفشل بضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق السياسات الزراعية العربية وفشل سياسات البحث والارشاد الزراعي وضآلة الاستثمارات وندرة الموارد المائية المتجددة وغيرها. اما دراسة (4) فقد شدد على ضرورة توفير الدعم الحكومي للسلع المهمة مثل القمح والرز باعتبارهما محاصيل رئيسة مهمة ومتابعة طرق الدعم المقدمة للمزارعين للتأكد من ان هذا الدعم كان موجها لصالح زيادة الانتاج المحلي او تحويل هذا الدعم الى اسلوب اعانة مستلزمات الانتاج. اما تقرير بيت الحكمة قسم الدراسات الاقتصادية 2021 عن دور السياسات الزراعية في تحقيق الامن الغذائي، فقد اشار الى ان اهم المشاكل هي السياسات والتشريعات والتي تتمثل بارتفاع حجم الاستيرادات على حساب المنتج المحلي وضعف الاستثمارات في القطاع الزراعي لاسيما مشاريع البنية التحتية، واكد التقرير على ضرورة ان تعمل السياسات الزراعية على تصحيح أو إحداث تغييرات نوعية في بنية القطاع الزراعي ولا سيما من حيث (تركيبة المحاصيل،

والبنية الحيازية للأراضي الزراعية، وطرق الإنتاج، وهيكل تجارة السلع الزراعية (2). اما الكناني فقد اشار الى ان عوامل الفساد الاداري والمالي تعد في مقدمة العوامل التي تعيق تطبيق السياسات الزراعية في العراق وأن معظم السياسات الزراعية في العراق معطلة وغير فاعلة (6). في حين اكدت دراسة كارلو كافيرو الى انه لضمان نجاح السياسات الزراعية ينبغي ان تصمم وتطبق بعناية وان تفهم الاهداف التي يجب على السياسات ان تحددها والاخذ بنظر الاعتبار القيود التي يواجهها القطاع الزراعي (11).

لقد تعددت استخدامات مقياس ليكرت وهو الاسلوب الاحصائي المستخدم في البحث في مجالات بحثية عدة سواء على المستوي الاجتماعي او الاقتصادي او الطبي ومنها دراسة شراز الذي اشار الى ضرورة ان تحول المتغيرات المنضوية تحت مقياس "ليكرت" إلى المسافة المتساوية ذاتها قبل أن يتم استخدامها مع الاختبارات المعلمية (26). ان دراسته التي فحصت تأثير تنسيقات المقاييس البديلة على الإبلاغ عن شدة المواقف على مقاييس ليكرت ، وأن التنسيق المكون من مرحلتين كان أفضل تنبؤ لتفضيلات المنتج (5). واستخدم Jerry W. (Lee, and others) مقياس ليكرت في فحص الاختلافات الثقافية في الردود على مقياس ليكرت في اشارة واضحة لأهمية مقياس ليكرت في الدراسات الاجتماعية الى جانب استخداماته في المجالات الأخرى (17). وتوصل (21) الى أن مقاييس الكفاءة الذاتية من نوع ليكرت والتقليدية لها تباين متشابه بين الموثوقية والخطأ ، وتوفر مستويات مكافئة من التنبؤ ، ولها بنية عامل مماثلة وتمييز مماثل. اما في دراسة (13) فقد اوضحت اهم استخدامات هذا المقياس في العلوم النفسية وتوصل الى ان مقياس ليكرت من نوع 6 نقاط لديه اتجاه أعلى للتمييز والموثوقية أكثر من مقياس ليكرت 5. وتوصل (24) الى ان هناك عيوبا في كل مقاييس ليكرت ذات 5 او 6 او 3 نقاط وايضا حاول تصحيح الخلل وتوضيح أن معدلات الخطأ من النوع الأول والنوع الثاني لا تتعرض للخطر بشكل خطير من خلال استخدام بيانات المقياس الترتيبي. في حين اشار (23) ان استبيانات مقياس ليكرت هي أكثر أنواع الأدوات المستخدمة شيوعًا لقياس المتغيرات العاطفية مثل التحفيز والفعالية الذاتية ، نظرًا لأنها تسمح للباحثين بجمع كميات كبيرة من البيانات بسهولة نسبية. استخدم (10) مقياس ليكرت في البحوث الصحية وفي كيفية صياغة أداة لاتخاذ القرار في استبيانات المسح وإعادة ضبط نقاط الحسم الخاصة بهم لتضمين تباين السكان للعناصر التي تحتوي على متغيرات ترتيبية . اما (12) فقد تناول في بحثه القرار بشأن ما إذا كان يجب تحويل بيانات مقياس Likert scale إلى درجات أكثر توافقًا مع الافتراضات الإحصائية . وتوصل (22) الى ان تقييد التحليل إلى الأساليب غير المعلمية يؤدي إلى فقدان المعلومات، كما تؤدي إضافة الأساليب البارامترية والتحليل المعتمد على الرسم وتحليل المجموعات الفرعية وتحويل البيانات إلى مزيد من التحليلات المتعمقة. وناقش (25) الى انه غالبًا ما تُستخدم مقاييس من نوع ليكرت في أدوات المسح ، ويحتاج الممارسون والباحثون إلى فهم الاستخدام المناسب لنقطة الوسط في هذه المقاييس بوضوح . ودرس كل من (Matell, M. S., & Jacoby, J. (1972).) الاعداد المثالية من البدائل لعناصر مقياس ليكرت وآثار اختبار الوقت وخصائص المقياس، وتوصلا الى ان نسبة المقياس المستخدم مستقلة عن عدد نقاط المقياس ، بينما زاد متوسط وقت الاختبار وانخفض استخدام الفئة غير المؤكدة مع زيادة عدد خطوات التصنيف (20).

لغرض تكامل العملية البحثية باستخدام هذا المقياس ينبغي ان يتم قياس صدق وثبات التحليل باستخدام مقياس مهم يعد من أكثر الطرق استخداما على نطاق واسع وبشكل متكرر الا وهو معامل الفا كرونباخ والذي يعد الطريقة الاكثر استخداما وانتشارا في البحوث فقد تم ذكر معامل الفا في أكثر من 7000 ورقة بحثية (27). وتعددت مجالات استخدام الفا كرونباخ ومنها في مجالات علم النفس والمجالات التعليمية والصناعية

والاجتماعية والسريرية، وعلم نفس الطفل والمجتمع وعلم النفس غير الطبيعي، وايضا تضمنت الاستخدامات في علم النفس التجريبي وعلم الاجتماع والإحصاء والطب والإرشاد والتمريض والاقتصاد، والعلوم السياسية وعلم الإجرام وعلم الشيخوخة والإذاعة والأنثروبولوجيا والمحاسبة (14). وتجدر الاشارة الى ان كرونباخ كان هدفه هو توضيح الطرق التي تطورت فيها آرائه حول معامل ألفا، متشككًا الآن في أن المعامل كان أفضل طريقة للحكم على موثوقية الأداة التي تم تطبيقه عليها. غير ان البحوث الاخيرة حول معامل ألفا اشارت الى ان ألفا لا يغطي سوى منظور صغير من نطاق استخدامات القياس التي يمكن الاعتماد عليها. وان هناك حاجة إلى المعلومات وأنه ينبغي النظر إليها ضمن نظام أكبر بكثير لتحليل الموثوقية (14)، من هنا ينبغي الاشارة الى ان هذا المقياس يبقى في حالة الى تطوير وتغيير ليتلاءم مع اتجاهات البحوث الحديثة.

تجدر الاشارة الى ان استخدام مقياس ليكرت في البحث لتوضيح إثر نتائج تطبيقات القوانين الزراعية كانت مساهمة جيدة في تطبيق هذا الاسلوب لخدمة اهداف البحث ولا سيما في توضيح إثر هذه القوانين ودرجة التزام المزارعين بها عن طريق استبيان يتضمن مجموعة من الاسئلة ذات العلاقة بموضوع البحث.

المواد وطرائق العمل

لقد تم توظيف مقياس ليكرت الثلاثي لتحقيق اهداف البحث ولا سيما في تحليل نتائج اجابات المزارعين على الاسئلة التي وضعت والتي من خلالها يتم تشخيص اداء السياسة الزراعية ومدى التزام المزارعين بالتشريعات الحكومية ومن ثم وضع اليد على المشاكل لتحديد المعالجات اعتمادا على اجابات المزارعين من خلال استمارة استبيان وضعت لهذا الغرض. وباستخدام عبارات بسيطة يتم بها سؤال المزارعين للتقييم، اذ ان هناك عدداً من بدائل الاستجابة أمام كل فقرة أو عبارة ليقوم الافراد المستهدفون بتحديد درجة الموافقة باختيار اجابة واحدة مثل (موافق، غير موافق، محايد)، وتوضع امام كل عباره عدد من البدائل المتدرجة للإجابة سواء كانت ثلاثية او خماسية او أكثر وحسب الغرض الذي يحدده الباحث، وقد تكون هذه البدائل عددية أو رمزية أو لفظية (9). من هنا يمكن الحكم على افضلية هذا الاسلوب من أكثر المقاييس استخداماً في العلوم الاجتماعية والنفسية والاداريةً لما يتميز به من بساطة ووضوح في الإعداد والتطبيق (1).

ويشير الجدول الاتي الى نموذج لمقياس ليكرت الثلاثي.

جدول 1 مقياس ليكرت الثلاثي

موافق	محايد	غير موافق
03	02	01

المصدر: (16)

وتعد طريقة ليكرت الأسلوب الاكثر استخداماً وشيوعاً في بناء مقاييس الاتجاهات. اما الاتجاه النفسي في القياس النفسي فيمكن الاشارة الى انه حالة الاستعداد العقلي والعصبي التي تنظم او تتكون من خلال التجربة أو الخبرة التي ترتبط بهذا الاتجاه، ولان هناك أكثر من مفهوم مرتبط بمفهوم الاتجاه فان هذا التعدد يخلق حالة من الخلط بينها لأنها تقترب في المعنى كالميول مثلا، والدوافع والاستعدادات والآراء والقيم والمعتقدات والعادات والعواطف وغيرها (7). واستنادا الى تصنيف الاتجاه من حيث الطبيعة فانه يصنف الى اتجاه إيجابي وهناك

اتجاه سلبي، اما من ناحية الشدة فهناك اتجاه قوي واتجاه ضعيف. وتتميز الاتجاهات بعدة خصائص يمكن الاستدلال عليها من خلال السلوك والسلوكيات الدالة عليها، حيث تعد هذه السلوكيات مكتسبة ويتم اكتسابها عن طريق التنشئة الاجتماعية او قد يتم اكتسابها عن طريق تكرارها في خبرة الشخص وحياته بثبات واستمرار نسبي، كما اعتبرها الكثير من المتخصصين في القياس النفسي بأنها استعداد عقلي وقابلة للقياس والتقويم بأدوات وأساليب مختلفة، وقد تكون هذه الاتجاهات إيجابية أو سلبية أو محايدة. ويساعد الاتجاه الفرد على تحقيق اهداف معينة وكيف يمكن التعبير عن قيمه الذاتية الخاصة به (28).

أن خطوات إعداد مقياس الاتجاه وفق طريقة ليكرت هي مجموعة خطوات لإعداد مقياس الاتجاه وفق مقياس ليكرت تتمثل بتحديد المقياس وصياغة عدد مناسب من العبارات التي يرى الباحث ان لها علاقة بموضوع الاتجاه وتنقيح وتحرير البنود وتقليصها باستبعاد العبارات المتشابهة فضلا عن تحديد عدد بدائل الاستجابة المناسب سواء كانت ثلاثية او خماسية او اكثر وعرض المقياس بصورته المبدئية مع صياغة بدائل التدرج المناسبة للإجابة على فقراته على مجموعة من الخبراء لمراجعة بنوده للتأكد من ارتباطها بموضوع المقياس ووضوحها وسهولة فهمها، وتطبيق المقياس بصورته الاولية على عينة استطلاعية تماثل خصائصا خصائص المجتمع المراد تطبيق المقياس عليه واخيرا ترتيب البنود بصورة عشوائية وصياغتها في استبانة لتطبيقها (16):

النتائج والمناقشة

تم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي في الحكم على تقييم اداء المزارعين وآرائهم بالسياسة الزراعية واهمية القوانين والتشريعات الزراعية. ومن اجل ذلك تم اختيار مجموعة من المزارعين يبلغ عددهم نحو (247 مزارعاً) لمحصول القمح في محافظة واسط. ومن خلال مجموعة من الاسئلة عددها 26 سؤالا متنوعا تتعلق بالقوانين والتشريعات الزراعية التي صدرت وكان لها تماس مباشر بهؤلاء المزارعين. ومن خلال هذا المقياس سنحاول الحكم على فاعلية هذه القوانين ضمن نطاق هؤلاء المزارعين وكذلك ضمن نطاق محصول واحد وهو محصول القمح.

تجدر الاشارة الى انه تم اختبار صدق وثبات الاستبيان بالاعتماد على طريقة الفا كرونباخ وكانت النتيجة لاستبيان محصول القمح تساوي 0.69 وهي نتيجة جيدة يمكن اعتمادها للاستمرار بعملية تحليل نتائج الاستتبيان (19)

لقد وجهت الى المزارعين ضمن هذه العينة عن اهم المشكلات التي يواجهونها وكانت اجاباتهم موضحة بالجدول الاتي:

تحليل اجابات مزارعي عينة محصول القمح باستخدام مقياس ليكرت الثلاثي: ان للمقاييس الاحصائية التي تستخدم في مقياس ليكرت مجموعة قوانين سيتم استعراضها على النحو الاتي (13):

1- المتوسط الحسابي: يبين هنا الرأي العام المتفق عليه من افراد العينة حول السؤال، وهنا يمثل المتوسط الحسابي الموزون لأنه يأخذ بنظر الاعتبار التكرارات والتي تمثل عدد اجابات افراد العينة للسؤال المطروح.

الوسط الحسابي الموزون= مجموع(التكرار ×الدرجة)/حجم العينة

التكرار: اجابات العينة

الدرجة : وهي وحدات مقياس ليكرت الثلاثي (موافق=3 ، محايد =2 ، غير موافق=1)

2- الانحراف المعياري: يبين هنا مدى تشتت الآراء لأفراد العينة حول سؤال معين، ويحسب كالاتي:

$$\text{الانحراف المعياري} = \sqrt{\frac{\text{مجموع (مربع الدرجة* التكرار)- مربع المتوسط * حجم العينة}}{\text{حجم العينة - 1}}}$$

3- النسبة المئوية: تمثل مدى اتفاق افراد العينة حول سؤال معين بنسبة معينة وتحسب كالاتي:

$$\text{النسبة المئوية} = \frac{\text{المتوسط الحسابي للسؤال}}{\text{اكبر درجة من مقياس ليكرت}} \times 100$$

4- T المحسوبة: يستخدم هذا الاختبار لمعرفة هل هناك فروق احصائية بين اجابات افراد العينة، وتحسب كالاتي:

$$t \text{ المحسوبة} = \frac{\text{المتوسط الحسابي للسؤال} - \text{المتوسط الفرضي}(2)}{\frac{\text{الانحراف المعياري للسؤال}}{\text{الجذر التربيعي للعينة}}}$$

الوسط الفرضي = 2 (مقياس ليكرت الثلاثي يتكون من 3 نقاط والوسط الفرضي هنا 2)

5- اتجاه العينة: لمعرفة الاتجاه العام للعينة حول سؤال معين يكون باتباع الاتي:

$$\text{تحدي اتجاه العينة} = \frac{\text{اكبر درجة} - \text{اقل درجة}}{\text{اكبر درجة}}$$

$$\frac{3-1}{3} = 0.67$$

ويحدد اتجاه العينة وفق النحو الاتي:

موافق	محايد	غير موافق
2.36-3.03	1.68-2.35	1-1.67

جدول 2 نتائج مقياس ليكرت الثلاثي لاستبيان مزارعي القمح في محافظة واسط

ت	المشاكل	موافق (3)	محايد (2)	غير موافق (1)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	T	اتجاه العينة	رتبة السؤال
1	محدودية الارض الصالحة للزراعة	94	93	60	2.14	0.77	71.25	2.77	محايد	22
2	القيود المالية تمثل المحدد الاساس لزيادة حجم الحيازة	120	84	43	2.32	0.75	77.05	6.51	محايد	15
3	الخطة الزراعية تحد من امكانية التوسع في انتاج المحصول	140	75	32	2.44	0.71	81.24	9.64	موافق	10
4	حجم الحيازة الزراعية المحدد الاساس للتوسع في انتاج المحصول	127	82	38	2.36	0.73	78.67	7.71	موافق	14
5	تأخر استلام مبالغ	203	36	8	2.78	0.48	92.98	25.76	موافق	1

	تسويق الناتج النهائي									
6	عدم توفر المياه (انخفاض الحصص المائية)	158	45	44	2.46	0.77	82.05	9.31	موافق	9
7	هل لديك ديون مرتبطة بالعملية الانتاجية (شراء مستلزمات او اجور بالأجل)	116	81	50	2.27	0.77	75.57	5.41	محايد	16
8	تعقد وتأخر اجراءات استلام الحاصل في السايلوات الحكومية	163	64	20	2.58	0.63	85.96	14.25	موافق	6
9	الكميات المستوردة تعد المحدد للتوسع في انتاج المحصول	157	50	40	2.47	0.75	82.45	9.81	موافق	8
10	زيادة الاجراءات الروتينية المتبعة للحصول على مستلزمات الانتاج المدعومة ضمن الخطة الزراعية	173	57	17	2.63	0.61	87.72	16.27	موافق	4
11	رداءة اصناف البذور المستلمة	116	79	52	2.26	0.78	75.31	5.19	محايد	17
12	رداءة نوعية الاسمدة المستلمة	102	79	66	2.15	0.81	71.53	2.81	محايد	21
13	عدم فعالية المبيدات المستخدمة المستلمة	115	77	55	2.24	0.79	74.76	4.8	محايد	19
14	حجم الحيازة المزرعية هي المحدد الاساس للمساحات الداخلة ضمن الخطة الزراعية	116	104	27	2.36	0.67	78.67	8.43	موافق	13
15	صعوبة الحصول على القروض الزراعية	120	108	19	2.41	0.63	80.29	10.19	موافق	12
16	ارتفاع كمية الفقد في الحاصل	108	93	46	2.25	0.75	75.03	5.26	محايد	18
17	رداءة نوعية مياه الري (ارتفاع نسبة الاملاح والشوائب)	90	75	82	2.03	0.83	67.74	0.6	محايد	23
18	عدم توفر المواد الاحتياطية للآلات والمعدات المزرعية	82	57	108	1.89	0.87	63.16	-1.89	محايد	24
19	قلة توفر الوقود	130	43	74	2.22	0.88	74.23	4.04	محايد	20
20	قلة توفر الكهرباء	169	45	33	2.55	0.72	85.02	12.04	موافق	7
21	عدم توفر مستلزمات الانتاج بالوقت المناسب	178	46	23	2.63	0.65	87.58	15.18	موافق	5
22	ضعف الخدمات الارشادية المقدمة للمزارع	148	53	46	2.41	0.78	80.43	8.26	موافق	11
23	ضعف دعم اسعار مستلزمات الانتاج	176	59	12	2.66	0.57	88.79	18.41	موافق	2
24	سعر الناتج النهائي غير مجزٍ	164	75	8	2.63	0.546	87.72	18.16	موافق	3
25	عدم ملاءمة الحراثة لظروف المنطقة	58	92	97	1.84	0.77	61.41	-3.19	محايد	25
26	تعرض المحصول للرعي من الحيوانات	43	55	149	1.57	0.77	52.36	-8.74	غير موافق	25

*المصدر : الباحثين بالاستناد الى استمارة الاستبيان .

قيمة (t) الجدولية بدرجات حرية 246 ومستوى معنوية 0.05=1.962 .

تفسير نتائج الجدول اذ تم اختيار عينة من مزارعي محصول القمح في محافظة واسط عددهم 247 مزارعا وتم استبيانهم بمجموعة اسئلة بلغت 26 سؤالا تدور حول محاور عدة سيتم توضيحها عندما يتم شرح الجدول ، وكانت الاجابات على النحو الاتي:

اولا: الاجابات بكلمة موافق

1- كانت اتجاه افراد العينة للإجابة بكلمة موافق على الاسئلة (3 و 4 و 5 و 6 و 8 و 9 و 10 و 14 و 15 و 20 و 21و 22 و 23 و 24) وتتمحور هذه الاسئلة حول مواضيع عدة منها الخطة الزراعية وحجم الحيازة الزراعية وتأخر استلام مبالغ التسويق النهائي وعدم توافر المياه وتعقيد اجراءات الاستلام فضلا عن التأثير السلبي للكميات المستوردة على الانتاج المحلي وصعوبة الحصول على القروض الزراعية وعدم توافر مستلزمات الانتاج وقلة توفر الكهرباء وضعف دعم مستلزمات الانتاج ،

2- كانت نسبة الاتفاق بين آراء افراد العينة بكلمة موافق تتراوح بين حد ادنى بلغ نحو 78.67% وحد اعلى بلغ نحو 92.98% وهي نسبة اتفاق مرتفعة، تعكس الانسجام الواضح بين اراء افراد العينة على اتفاقهم حول هذه الاسئلة وتبرز بشكل واضح انهم يعانون من المشكلات نفسها والتي شخصتها الاسئلة المطروحة.

3- جاء الاختبار الاحصائي (t) بدلالة احصائية عالية اذ تفوقت قيمة (t) المحسوبة على نظيرتها الجدولية في كل الاسئلة ليؤكد حقيقة الاجابات وأن لها دلالة احصائية وغير خاضعة للصدفة ، الامر الذي يؤكد حقيقة المشكلات التي يعاني منها مزارعو العينة المبحوثة.

4- احتلت الاجابات بكلمة موافق على الاسئلة المحددة في اعلاه على المراتب (15 و 10 و 14 و 1 و 9 و 6 و 8 و 4 و 13 و 12 و 7 و 5 و 11 و 2 و 3) على الترتيب, ولعل ما يهمنا هنا هو المراتب المتقدمة الاولى والثانية والثالثة التي كانت تدور حول المحاور الاتية :

أ- تأخر استلام مبالغ التسويق النهائي

ب- ضعف دعم اسعار مستلزمات الانتاج

ت- سعر الناتج النهائي غير مجزٍ

5- نلاحظ هنا تركيز مزارعي العينة على هذه المشكلات والتي يشترك فيها المزارعون هنا مع اغلب مزارعي العراق وهذا ما اكدته الكثير من الدراسات.

ثانيا: الاجابات بكلمة محايد

1- تنطوي كلمة محايد على عدم الحسم في تشخيص المهمة التي يحملها السؤال بمعنى ان افراد العينة لم يستطيعوا أن يحددوا موقفهم من السؤال ومن ثم جاءت الاجابة بكلمة محايد، ومختصر الاجابات بكلمة محايد كانت على الاسئلة الاتية:

2- كانت الاتجاه العام لإجابات افراد العينة بكلمة محايد على الاسئلة (1 و 2 و 7 و 11 و 12 و 1 و 16 و 17 و 18 و 19 و 25) وهي تتمحور حول مجموعة مواضيع هي محدودية الاراضي الصالحة للزراعة و القيود المالية والديون ورداءة اصناف البذور ومياه الري ونوعية الاسمدة والمبيدات وارتفاع كمية الفقد في الحاصل و عدم توافر المواد الاحتياطية وقلة توافر الوقود وعدم ملاءمة الحراثة لظروف المنطقة.

3- كانت نسبة الاتفاق بين آراء افراد العينة حول هذا السؤال تتراوح بين حد أدني بلغ نحو 61.41% وحد اعلى بلغ نحو 77.055 وهي نسب اتفاق جيدة.

4- أخفق السؤالان 17 و18 في اجتياز الاختبار الاحصائي المتعلق بـ t حيت تفوقت t الجدولية على المحسوبة، فيما كانت جميع الاجابات الاخرة معنوية.

5- احتلت الاسئلة التي اجيب عنها بكلمة محايد المراكز (22 و 15 و 16 و 17 و 21 و 19 و 18 و 23 و 27 و 20 و 25) على الترتيب، وهي تعد مراكز متأخرة في الاهمية .

6- مما تقدم نلحظ أن الاجابات بكلمة محايد وكما ذكرنا لا تحسم الامر بقدر ما تؤشر أن هناك نوعا من الاتفاق أو عدم الاتفاق ومن ثم يمكن الانطلاق منها نحو تشخيص المشكلات ومحاولة ايجاد الحلول.

ثالثا: الاجابة بكلمة غير موافق

لقد كان هناك سؤال واحد تمت الاجابة عليه بكلمة غير موافق وهو السؤال 26 والذي كان حول تعرض المحصول للرعي من الحيوانات، فقد كان الاتجاه العام لإجابات افراد العينة بكلمة غير موافق وبنسبة اتفاق بلغت نحو 77% وهي نسبة اتفاق جيدة واجتاز السؤال الاختبار الاحصائي t بمعنى أن اجابات افراد العينة كانت ذات دلالة احصائية ولم تخضع للصدفة واحتل السؤال المرتبة 25 في الاهمية وهو مركز متأخر. مما تقدم، وحتى يمكن الحكم على اهمية سن التشريعات والقوانين فينبغي دراسة الحالة لمختلف المحاصيل ولمختلف مفاصل القطاع الزراعي، وان امرا كهذا يعد من الصعب تناوله في دراسة واحدة. ولكن اخذ جانب واحد او محصول واحد ومن خلاله يمكن النفاذ الى اهمية التشريعات والقوانين الزراعية وبالتالي اسقاط النتائج على الواقع الزراعي كله او بعضه لاسيما ان مشاكل القطاع الزراعي ومشاكل المزارعين تكاد تكون متشابهة وان اختلفت في بعض جوانبها لكنها تصب في بوتقة واحدة.

وقد استنتج البحث من تحليل بيانات مزارعي محصول القمح ان اعلى نسبة سجلت 92.9% للاجابة بموافق عن السؤال حول رأي المزارعين هل هناك تأخر في استلام مبالغ تسويق الناتج النهائي وهذا يعني ان المزارع يعاني وبشكل واضح من خلال النتيجة المذكرة اعلاه من مشكلة تاخر استلام مبالغ التسويق فضلا عن ان المساهمة في حل هذه المشكلة ضعيفة جداً. واتفقت مانسبته 88.7% من المزارعين على ضعف دعم سعر مستلزمات الانتاج، الامر الذي يؤكد ان الدعم المقدم لمستلزمات الانتاج لم تكن مجزية بالنسبة للمزارعين. كما كانت الاجابة بنسبة 87.7% من المزارعين بأنهم متفقون على ضعف دعم سعر الناتج النهائي، نستنتج من ذلك ان انه على الرغم من تحديد الدولة سعر شراء المحصول بأسعار تفوق الاسعار العالمية له الا انها تكن مجزية مقارنة بتكاليف الانتاج المرتفعة في العراق. وكما ظهرت نسبة استجابة المزارعين والبالغة نحو 80.3 % بعدم توافر القروض الزراعية، وهذا يعني ان هناك ضعفا في عمل مصادر التمويل التي تدعم مشاريع زراعة المحصول وتوفير التقنيات ومستلزمات الانتاج الحديثة التي تسهم في تقليل تكاليف الانتاج الامر الذي يبرر مستويات الانتاج المتدنية منه سنوياً وكذلك انخفاض معدلات الانتاجية المتحققة في وحدة المساحة.

واستناداً الى النتائج والاستنتاجات التي تم التوصل اليها، يوصي البحث بأهمية العمل على تحسين واقع انتاج المحاصيل الزراعية من خلال توفير الدعم الحكومي لتنمية زراعة محصول القمح من خلال استخدام التقنيات الحديثة لزيادة معدلات الانتاج في وحدة المساحة وتحقيق عوائد أكبر للمزارعين. وايضا وجود جهة رقابية صادقة تعمل على ضمان عدم مخالفة المزارعين للتشريعات الحكومية المفروضة لغرض تنظيم الانتاج وتطوير القطاع الزراعي. وضرورة ان يتم نشر الوعي بين المزارعين بأهمية التشريعات الحكومية ودورها في تنظيم العمل الزراعي

والاثار المترتبة على عدم الالتزام بها ويتم هذا من خلال تفعيل دور الارشاد الزراعي في هذا المجال. مع اهمية توفير القروض الميسرة للمزارعين وتسهيل آليات الحصول عليها.

ان الاستمرار بدعم اسعار مستلزمات الانتاج والناتج النهائي بما يتلاءم مع تغطية التكاليف المرتفعة لإنتاج المحاصيل الزراعية المستهدفة بما يوفر عائد مجزي للمزارعين يحفزهم على الاستمرار بزراعة هذا المحصول المهم فضلا عن تعميق شعورهم باهتمام الدولة بهم ويوفر الحافز لهم بالالتزام بما يتم تشريعه من قوانين وقرارات لتأكدهم من انها في صالح المزارع.

المصادر

1- Abdel-Rahman, T. A. (2013). A guide to research design and implementation in the social sciences: An applied approach to building research skills. Research Centre, Institute of Public Administration.

2- Agricultural policies in Iraq and their role in achieving food security. House of wisdom. Department of Economic Studies. Published on the site http://baytalhikma.iq/News

3- Al-Amin, M. (2004). Reasons for the failure of Arab agricultural policies in achieving food security. Published on the site https://www.aljazeera.net/

4- Al-Badri, B. H., and M. K. Muhammad. (2019). The impact of agricultural policy in Iraq on achieving self-sufficiency and reducing the food gap (wheat, rice, red meat and white meat as a model) for the period 2003-2017. Karbala University Conference. Faculty of Administration and Economics. Iraq.

5- Albaum, G.(1997). The Likert Scale Revisited. Market Research Society Journal. 39(2): 1-21.

6- Al-Kinani, R. H.H. (2020). The reality of agricultural policies and their effectiveness in achieving sustainable agricultural development in Iraq. Journal of Economic and Administrative Sciences, 26 (117): 327-346.

7- Woolley, M. E., Bowen, G. L., & Bowen, N. K. (2006). The development and evaluation of procedures to assess child self-report item validity educational and psychological measurement. Educational and psychological measurement, 66(4): 687-700.

8- Al-Salihi, A. T. H. (2016). The communication sources used by the agricultural guide in transmitting agricultural information for cultivar cultivation in the Abbasid district of Najaf governorate. Iraqi Journal of Agricultural Sciences, (3)47: 771-765.

9- Awad, A. M.(1998). Psychometrics between theory and practice, Alexandria.

10- Barua, A. (2013). Methods for decision-making in survey questionnaires based on likert scale. Journal of Asian Scientific Research, 3(1):35-38.

11- Carlo, C. (2003). Agricultural Policies in Developing Countries. Ministry of Agriculture and Agrarian Reform. National Agricultural Policy Center (NAPC). Training materials. Syrian Arab Republic. Published on the site http://www.napcsyr.gov.sy/

12- Chien-Ho Wu. (2007). An Empirical Study on the Transformation Likert-scale Data to Numerical Scores. Applied Mathematical Sciences, 1(58): 2851-2862.

13- Chomeya, R. (2010). Quality of Psychology Test Between Likert Scale 5 and 6 Points. Journal of Social Sciences, 6 (3): 399-403.

14- Cortina, T.M. (1995). What is coefficient alpha? An examination of theory and application . Journal of applied psychology, 78(1):98-104.

15- Cronbach, L.J. (2004). My current thoughts on coefficient alpha and successor procedures. Educational and Psychological Measurement, 64(3): 391-418.

16- Ismail, M. A. R. (2019). The effect of using the midpoint (neutral) in Likert scale on the psychometric properties of the scale and measuring trends, Institute of Public Administration, Riyadh).

17- Jerry W. Lee, and others. (2002). Cultural differences in responses to a likert scale. Journal research in nursing and health, 25(4): 295-306.

18- Jongerden, J., Wolters, W., Dijkxhoorn, Y., Gür, F., & Öztürk, M. (2019). The politics of agricultural development in Iraq and the Kurdistan Region in Iraq (KRI). Sustainability, 11(21): 5874.

19- Krish, A. (2018). Alpha ordinal coefficient: Estimation of the coefficient of stability of test scores using ordinal data. Journal of Psychological and Educational Sciences, 6(1): 10-23.

20- Matell, M. S., and Jacoby, J. (1972). Is there an optimal number of alternatives for Likert-scale items? Effects of testing time and scale properties. Journal of Applied Psychology, 56(6), 506–509.

21- Maurer, T. J., & Pierce, H. R. (1998). A comparison of Likert scale and traditional measures of self-efficacy. Journal of Applied Psychology, 83(2), 324–329.

22- Mircioiu, C. and J. Atkinson. (2017). A Comparison of Parametric and Non-Parametric Methods Applied to a Likert Scale. Pharmacy, 5(2): 26.

23- Nemoto, T., & Beglar, D. (2014). Developing Likert-scale questionnaires. In N. Sonda & A. Krause (Eds),JALT2013 Conference Proceedings. Tokyo: JALT.

24- Rasmussen, Jeffrey L. 1989. Analysis of Likert-scale data: A reinterpretation of Gregoire and Driver. Psychological Bulletin, 105(1): 167-170.

25- Seung Youn, C. and others. 2017. Evidence-Based Survey Design: The Use of a Midpoint on the Likert Scale. Performance Improvement, 56(10): 15-23.

26- Norman, G. (2010). Likert scales, levels of measurement and the "laws" of statistics. Advances in health sciences education, 15(5), 625-632.

27- Sijtsma, K. (2009). On the use, the misuse, and the very limited usefulness of Cronbach's alpha. psychometrika, 74(1): 107-120.

28- Zahran, H. A. S. 1984 . Social Psychology .edition 15 . Cairo.pp:159-180